آراء الأخفش في كتاب شرح الجمل لابن الفخار

Al-Akhfash's views on Ibn al-Fakhar's book Sharh al-Jumal

م. سيماء فاضل مشكور الظالمي
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة ساوة الأهلية، المثنى، العراق
simaa@sawauniversity.edu.iq

تاريخ الإرسال: 01 /06/ 2025	تاريخ القبول: 2025/07/08	تاريخ النشر:2025/07/15

Absract

God honored the Arabic language by making it the language of the Holy Qur'an, and He honored u

Grammar is one of the greatest and most important sciences; it is the key to studying the Holy Qur'an. No one can delve into the interpretation of a verse or understand a hadith without a mastery of this great science.

This study addresses the views of one of the leading grammarians, al-Akhfash, in his book Sharh al-Fakhar ala Jumal al-Zajjaji.

s with this great language by enabling us to study it, delve into its secrets, and discover what God has hidden of His secrets in this sublime language.

ملخص البحث

شرف الله اللغة العربية بأن جعلها لغة القران الكريم وشرفنا بهذه اللغة العظيمة بأن وفقنا لدراستها والغور في اسرارها ومعرفة ما أخفى الله من سره في هذه اللغة العظمية.

والنحو من أعظم العلوم واهمها؛ لأنه مفتاح دراسة القران الكريم ولم يستطع أحد الغور في تفسير ايةٍ، او فهم حديثٍ شريف إذا لم يكن عالم بهذا العلم الكبير.

و تناولت فيه هذه الدراسة آراء عالم من علماء النحو وهو (الاخفش) في كتاب شرح الفخار على جمل الزجاجي.

فقامت الدراسة على استخراج اراء الاخفش التي وردت في كتاب شرح الفخار على جمل الزجاجي اولا ، ومناقشتها ، ثم مقارنة المسالة النحوية مع غيره من علماء النحو.

قُسمت الدراسة إلى مبحثين: الاول في الاسماء والثاني في الحروف والأفعال. لقد تباينت مباحث الدراسة طولا وقصرا وذلك بسبب طبيعة الآراء إذ كانت اراء الاخفش في الأسماء أكثر منها في الحروف، وكانت له آراء قليلة في الأفعال وفقا لما ورد في كتاب شرح الفخار على جمل الزجاجي.

الأخفش

اسمه ونسبه وكُنيته:

هو "سعيد بن مَسْعدة المجاشعيّ، مولى بني مُجاشع، يُكنَى أبا الحسن، أخذ عن سيبويه، ويُعرَف بالأخفش الصغير؛ لأن الأخفش الكبير هو عبد الحميد بن عبد المجيد، ويُكنَى أبا الخطاب"[1].

ويعد الاخفش حلقة وصل بين علماء البصرة وعلماء الكوفة ، ويقال انه تتلمذ على يد علماء البصرة وعلماء الكوفة على حد سواء.

بعد رحيل سيبويه صارت امامة مدرسة الكوفة على يد الاخفش وتتلمذ على يديه الكثير من النحويين منهم المازني، والجرمي ،والسجستاني. وقيل عن الأخفش إنَّه "أحذق أصحاب سيبويه، وهو أسنّ منه، ولقى من لقيه من العلماء إلا الخليل. والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش؛ وذلك أن كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه؛ ولكنه لما مات قرئ على الأخفش فشرحه وبينه. ولم يكن أيضا ناقصا فى اللغة. وله كتب مستحسنة"[2]

كان الأخفش يعلم ولد الكسائي، وكان ثعلب يفضل الأخفش، ويقول: كان أوسع الناس علما.

وله كتب كثيرة في: النحو، والعروض، ومعاني القرآن (ت215هـ).

وجاء عنه، قال: "أتيت بغداد، فأتيت مسجد الكسائي، فإذا بين يديه الفراء، والأحمر، وابن سعدان، فسألته عن مائة مسألة، فأجاب، فخطأته في جميعها، فهموا بي، فمنعهم، وقال: بالله أنت أبو الحسن"[3]

باب الأسماء

أولا: إعمال اسم الفاعل:

يعمل اسم الفاعل بشروط أولها أن يدل على الحال أو الاستقبال ، وان يعتمد على شيء ، والاعتماد إما أن يكون خبر لذي خبر اوحال او صفه للموصوف او تالي لحرف النفي او الاستفهام.

ومذهب ابن الفخار انه لا يعمل لأنه لا يقوى قوة الفعل لان الاصل فيه عدم العمل لأنه قبل الاسماء فينبغي أن لا يعمل حتى يقوي جانب الفعل وهو ما ذكرنا من الاعتماد[4] .

رأي الأخفش: المشهور لا يعمل اسم الفاعل الا إذا اعتمد على شيء قبله وذهب الاخفش الى جواز إعماله وإن لم يعتمد على شيء.

وقال الزجاجي: (ت 337 هـ) "لا يعمل الا ان يكون تابعاً على أصله اي نوع كان الاتباع من كونه صفه او حالاً او خبراً لمبتدأً او بعده نفي او استفهام" [5] .

ومذهب الزمخشري: (ت 538هـ) الى وجوب اعتماده على شيء قبله للعمل ، وهذا ايضا مذهب ابن عصفور،وابن عقيل[6] .

واوضح السيوطي: (ت 910ه) فقال: شروط البصرية لإعماله اعتماداه على نفي او استفهام او وصف او على ذي حال او على ذي خبر او على (إنَّ) ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الاخفش الاعتماد على شيء فأجازوا إعماله مطلقاً [7] .

فالملاحظ هنا أنّ رأي الأخفش مخالف لأغلب النحويين، وهو ما عُرف عنع من تفرده في بعض الآراء ومخالفته للبصريين ، أو الكوفيين.

ثانيا:العطف على المجرور دون الفصل بين المعطوف والعاطف:

منع أغلب النحويين العطف على عاملين إذا كان أحدهما جارا وتأخر المجرور في المعطوف عليه نحو قولهم: (إنَّ زيداً في الدار والسوق عمراً) ، فاختلف النحاة في جواز ذلك ؛ لعدم الفصل بين المعطوف والعاطف، ومذهب الاخفش جواز المسألة واستدل على صحة ما قال بقوله تعالى: {وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ} (سبأ: 24) . فقوله تعالى ((في ضلال مبين)) معطوف على قوله ((على هدىً)) وإذا كان كذلك كان حرف العطف شركاً بين المعطوف والمعطوف عليه في (إنَّ) وفي (اللام) فيكون على هذا مرفوع المحل بإنَّ ومؤكداً باللام على سبيل التشريك [8].

ومذهب ابن الفخار ان هذه المسالة لا تجوز اصلا لاتفاقهم على امتناع أصلها [9].

فإنَ هذه المسألة وان منعها إكثر النحاة ومنهم سيبويه (ت 180ه) [10] والزجاجي [11] والعكبري [12] وابن معطي [13] وابن عصفور [14] فان بعضهم ذهب إلى جوازها.

جاء في مغني اللبيب لابن هشام (ت761ه): تجوز هذه المسالة عند الفارسي مطلقاً، وعند الاخفش فان كان الجار مُقدماً فقد منعه اكثرهم وهو جائز عند الاخفش والفارسي في قولنا ((لا في الدار زيد والحجرة عمرو)) فالمنع عند سيبويه وتابعه المبرّد وابن السراج ومن اجاز المسالة مع الاخفش الكسائي وألفراء [15].

ثالثا: (ال) في الأسماء الموصولة

مذهب ابن الفخار أن (ال) في نحو (الذي) (والتي) هي زائدة وعند الاخفش هي ال التعريف تمسكاً بأصلها)) [16]، أي الأصل في (ال) للتعريف فقط.

فعند ابن الفخار ان اصل (الذي)هو الذال وهذا ايضا مذهب الكوفيين واما عند الاخفش فهي للتعريف وهذا ما ذهب اليه البصريين [17].

فاصلها عند الكوفيين وابن الفخار الذال وحدها' وما عداها زائدة وقد رد ابن يعيش مذهب الكوفيين بقوله وهو فاسد، لأنه لا يجوز ان يكون اسمها في كلام العرب على حرف واحد الا ان يكون مضمرا متصل.

ولو كان الاصل (الذال) وحدها لما جاز تصغيرها والتصغير مما يرد الاشياء الى اصولها ولا يدخل الا على اسم ثلاثي [18].

فمذهب الاخفش ان الاسماء الموصولة مُعرفة بالألف واللام لأنها أصل في التعريف، وما ليس فيه ألف ولام منها معرف بينهما لأنه في معنى ما فيه الألف واللام، فإذا قلت: (اعجبني من في الدار فإن معناها اعجبني الذي في الدار) [19].

في الاسماء الموصولة انها من المعارف خلاف فمذهب الاخفش انها معرفة بالألف واللام واستدل الفارسي على انها انما تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام بان من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل (ما) و (من) وقد ذكر رأي ألفارسي ابن عصفور في شرح الجمل.

واستدل الاخفش على انها تعرفت بالألف واللام بأن التعريف لم يثبت الا بالألف واللام او الإضافة ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف [20]، وهذا من المسائل التي تفرد فيها الاخفش وايضا ذكر هذا الخلاف ابن الضائع في شرح الجمل [21] والسيوطي في همع الهوامع [22].

رابعا: في باب الاستثناء المنقطع

قال ابن الفخار: "قول وما بالربع من احدٍ الا أواري يضبط مثلثا ، أي رفعا ونصبا وجرا فأما الجر فعلى وجهين:

أحدهما: على النعت على اللفظ، والثاني على البدل على اللفظ على رأي الاخفش القائل بزيادة حرف (من) في المعرفة وفي الواجب، وهو فاسد على رأي سيبويه، لما يلزم عليه من زيادة صرف (من) في المعرفة الواجب، وليس قائلاً بذلك" [23].

فابن الفخار هنا يخالف رأي الاخفش ويرجح رأي سيبويه

وقال ابو حيان (745ه) :(زعم بعض النحويين ان (إلّا) هي الاستثناء المنقطع، تكون مع ما بعدها كلاماً مستأنفاً فزعم أنَّ:

لا الأواري...

(ألَا) في معنى ((لكن، والا الاواري منصوب بها والخبر محذوف وحُذف خبر (الا) كما حذف خبر (لكن) في قوله:

ولكني زنجي عظيم المشافر

اي لا يعرف قرابتي)[24] وقد رد ابو علي هذا المذهب في بغدادياته بأنه لو كان المنصوب له خبر مقدر للزم أن يقدر خبرًا مرفوعًا بعد غير في قول ذي الرمة [25].

خامسا: منع حرف ما جاء في الوصف على وزن فعلان

مذهب ابن الفخار عدم صرف ما كان على وزن فعلان للصفة وزيادة الألف والنون فإذا صار علماً لم ينصرف ايضا للعلمية وزيادة فإذا نكر بعد العلمية فينبغي أن ينصرف لأنه لم يبقى فيه من الموانع الا الزيادة وحدها والزيادة وحدها لا تقوى على المنع وهذا اللازم على قول الاخفش ومحكي عنه لأنه لا يراعي شبه الأصل [26].

اختلاف النحويون في صرف ما كان على وزن فعلان ثم نكر فمذهب سيبويه: إنَّ وزن (فعلان) ذي فعلى، الذي جاء وصفاً كسكران إذا اسُمي منع من الصرف [27].

أما ابن يعيش (ت 634 ه) فيقول: فإن سميت رجلاً بـ (سرحان) منعت من الصرف، لأنه صار حكمه حكم (عدنان) و (ذُبيان) فإن نكرته، انصرف لا محالة، ويذكر ابن يعيش مذهب الاخفش بأنه خالف سيبويه ،وذهب الي صرفه ويحملها على أنها أصل [28].

وابن مالك (ت 672 ه) مع مذهب سيبويه في منع صرف فعلان إذا اسُمي به ثم نُكر. وذكر مذهب الاخفش في صرف فعلان بعد النكر السيوطي في همع الهوامع [29].

سادسا: صرف أفعل

قال ابن الفخار: "وأما أفعل فإنه لا ينصرف انفاقاً بين سيبويه والاخفش ، فطريقة سيبويه معلومة وهي إنَّه يراعي شبه الأصل بمنزله الأصل، وهذا بمنزلة أصله وإذا كانت معه من تصريحاً واما على مذهب الاخفش فإنه عنده من باب الحكاية وانفاقهما ما في هذه المسالة من وجهين مختلفين [30].

فمذهب سيبويه فإذا قلت: هذا رجل " أفعل " لم تصرفه على حال، وذلك لأنك و ذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة، فصار كقولك: كل أفعل زيد نصب أبدا، لأنك مثلت به الفعل خاصة [31].

فمذهب الجمهور ووافقهم ابو حيان الى ان افعل التفضل إذا لحقها التاء نحو: ارمل و ارملة فأنها تنصرف [32].

واختلف النحاة في سبب منعه، ومنعه الاخفش كأحمر، قال: ثم إنه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصة [33].

سابعا: منع صرف مساجد:

مذهب الاخفش امتناع صرف (مساجد) مطلقاً لأنه سئل في مسالة (مساجد محارب) المركب إذا نكر بعد التسمية فقال: ولأنك اخرجته الى باب ينصرف فيه في النكرة، يعني إنَّ التركيب لا يمنع إلا مع العلمية خاصة.

ويُعلق ابن الفخار على هذا بقوله: فظاهر هذا إنّ! نحو مساجد لا ينصرف عنده إذا نكر بعد التسمية به [34].

ومذهب سيبويه إنَّ مساجد ونحوه من صيغة منتهى المجموع لا تنصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً على هذا الباب والواحد اشد تمكناً [35].

كذلك ابن يعيش لا يصرف نحو (مساجد) في معرفة ولا نكرة [36].

ويذكر السيوطي خلاف ما ذكره ابن الفخار في أنَّ الأخفش لا يصرف نحو (مساجد) إذا نُكر، فيقول: الجمع المتناهي: اذا اسُمي به ثم نكر ذهب الاخفش الى صرفه وخالفه الجمهور [37].

ثامنا: منع صرف نحو فُعل:

قال ابن الفخار: ((واعلم ان كل فعل في المعدولات لا ينصرف في حال التعريف مطلقاً وينصرف في حال التنكير غير أُخر خلافاً لابي الحسن في جمع وبابه فانه ينصرف في حال التسمية به [38].

ومذهب سيبويه ان نحو فُعل المعدول لا ينصرف في معرفة مثل زُفر المعدول عن زافر، وينصرف إذا نُكر، أما أُخر فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، خر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطول والوسط والكبر، لا يكنَّ صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهنَّ المعرفة. ألا أنك لا تقول: نسوة صُغر ولا هؤلاء النسوة وُسط، ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر، فلما خالفت الاصل وجاءت صفة بغير الألف واللام فتركوا صرفها [39]. وقال السيوطي: "أُخر إذا اسُمي به ثم نُكر بعد التسمية، ذهب الاخفش أيضاً إلى المنع لأنَّ العدل قد زال، لكونه مخصوصاً بمحل الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لتشبهه بأصله"[40].

تاسعا: إبدال الظاهر من المضمر

قال ابن الفخار: "اختلف النحويين في ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب فذهب ابو الحسن الاخفش الى الجواز وذهب سيبويه الى المنع" [41].

واعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر، كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر، كما كرهوا ان يكون اجمعون ونفسه محفوفاً على النكرة في قولهم: مررت برجلٍ نفسه، ومررتُ بقوم اجمعين [42].

وقال ابن عصفور : وفي البدل من المضمر خلاف بين النحاة، فمنهم من أجاز الابدال من المضمر الغائب كان او للمتكلم أو للمخاطب في جميع أقسام البدل وهو مذهب الأخفش، ومنهم من اجازه في ضمير الغائب خاصة في أقسام البدل جميعا، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يُبدل منهما، وإبدال شيء من شيء وأما غيره من أقسام البدل فجائز [43].

عاشرا: ما التعجبية

مذهب الأخفش جعل (ما) التعجبية بمعنى (الذي) فهي عنده موصولة [44]. ويبدو أنَّ هذا مما تفرد به الأخفش، فهي عند سيبويه مبتدأ وما بعده خبر [45].

وقال الباقولي (ت 543 ه): "ما نكرة ومعناها شيء ومرفوعة بالابتداء، وما بعده جملة في موضع خبر وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ (ما) بمعنى (الذي) الموصولة و (أحسن) صلته. وهذا الذي ذكره غير صحيح لأنَّ (ما) إذا كانت موصولة كانت معرفة، والتعجب إنما يكون في شيء منكور لا من شيء قد عُرِف ووجدوا لائق به شيء أحسن زيداً وما يقوم مقامه شيء" [46].

وذهب ابن هشام الأنصاري (ت 761 ه) إلى أن: "ما التعجبية نكرة تامة بمعنى شيء، اي شيء ومعنى تامة انها لا تحتاج إلا للخبر فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود وتنكيرها أفادها إبهاماً جعلها في أسلوب التعجب وهي اسم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ" [47].

الحادي عشر: الرابط في الجملة الخبرية:

قال ابن الفخار إذا كان الخبر جمله اسميه او فعليه فلابد اشتمالها على ضمير يعود على المخبر عنه او ما يسد مسده ليحصل ذلك الربط، فالضمير معروف والذي يسد مسده ثلاثة أشياء عند أكثر اصحاب سيبويه، وهي اسم الإشارة، واسم الجنس، وتكرار الاول بلفظه، وزيد رابع عند الأخفش وهو تكرار الاول بمعناه، وهو جيد وقد استحسن ابن الفخار رأي

الاخفش وقال عنه جيد، لأنه يلزم القول بذلك في نحو قولك: زيدٌ نعم الرجل، ألا ترى أن اسم الجنس هاهنا إنَّما يصح به الربط لاندراج الاول تحته فهو مكرر بالمعنى دون اللفظ [48].

وذكر ابن عصفور مذهب الاخفش و قال: استدل أبو الحسن على مذهبه بقوله تعالى {فَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۚ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ} (فاطر:8).

ف (إن) وما بعدها خبر لـ (إنَّ) الاولى ولا ضمير فيها يعود عليها، والمعنى عنده فإنَ الله يضله، هذا الذي استدل به لا حجه فيه، قوله تعالى ((أفمن زين له سوء عمله)) فخبره محذوف لدلاله ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ((الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ)) فكأنه في التقدير: ((أفمن زين له سوء عمله فلهو عذاب شديد أما من آمن صالحا هل و مغفره واجر كبير)) محذوف لفهم المعنى.

الثاني عشر: التابع في المنادى:

قال ابن الفخار: "إذا كان المنادى معرفة بالإقبال عليه لم يكن في المعطوف عليه بالألف واللام إلا الرفع كقولك: يا رجل والغلام، وهو مذهب الأخفش، ووجه ذلك عنده أن هذا المنادى مختصر من قولك يا ايها الرجل فكما أنك لو قلت: هذا لم يكن في المعطوف الا الرفع فكذلك لا يكون في قولك: يا رجل والغلام، إلا الرفع اعتباراً بالأصل، فإن كان المنادى المبني على الفهم علماً كان في المسالة مع سيبويه وهذا التوجيه يوجب الرفع في المعطوف وغايته ان يكون الرفع هنا أحسن من النصب وقُريء قوله تعالى ((يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ)) برفع الطير ونصبه [49].

وهنا ابن الفخار لا يستحسن توجيه الاخفش

وذكر المبرّد ذلك وفصّل فيه فقال: إنَّ الخليل، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) ويونس (ت ١٨٢هـ) وابو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) يختارون النصب وهي قراءة العامة [50].

واجاز ابن السراج (الوجهين وقال: النصب جيد [51].

الثالث عشر: اي في يا أيها الرجل

قال ابن الفخار: أن (أيا) هاهنا موصولة بمعنى الذي والمرفوع بعدها مبني على مضمر الجملة صلة لأي، وهو محكي من الاخفش، ورده القاضي بأنه لو كان على ما يقوله الاخفش لوجب إعراب (أي) هاهنا لان الموصول لا يبنى على الضمة في هذا الباب ألا ترى (أن) احدا لا يقول: يا خير من زيد، بالبناء على الضمة وإنما وجب نصبه اتفاقاً [52].

وخالف ابن الفخار رأي الاخفش في جعل أي موصولة هنا ويذهب مع رد القاضي على الاخفش، وعند ابن عقيل في قولنا (يا ايها الرجل) (أي) منادى مفرد مبني على الضم، و (ها) زائدة، والرجل صفة لأي ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنّه هو المقصود بالنداء ولا توصف (أي) الا باسم جنس محلى ب(ال) ك (الرجل)، أو باسم إشارة ، نحو يا أيهذا أقبل ، أو بموصول نحو (يا أيها الذي فعل كذا) [53] ومثال ابن مالك الأخير يبطل رأي الاخفش بأن أي اسم موصول إذ لا يجوز أن نقول: يا الذي الذي.

الرابع عشر: حذف المضاف

قال ابن الفخار: ولا خلاف في جواز حذف المضاف إذا كان المعنى مفهوما، الا ما يحكي عن ابي الحسن الاخفش [54].

من كلام ابن الفخار تفهم أنَّ النحويين اجازوا حذف المضاف ماعدا االأخفش وقد اجاز سيبويه حذف المضاف في مواضع كثيرة منها [55] قوله تعالى: {وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} (البقرة:77). والتقدير عنده ((وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ برمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ))

وقال ابن عصفور عند الحديث عن قول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

يريد و (كل نار) فحذف (كل) الثانية الدلالة (كل) المتقدم عليه، وأما الاخفش فيجعل (ناراً) المعطوف من المعطوف على (أمريء) المعطوف (ناراً) (المنصوب) معطوفاً على امري المنصوب ولا يتكلم عن إضمار (كل) لأنه يجيز العطف على عاملين [56].

إضافة المنادى إلى ياء المتكلم

ذكر ابن الفخار خمسة أوجه لآخر الياء عند الاضافة الى ياء المتكلم وهذه الاوجه لم يذكر سيبويه غيرها وزاد الاخفش وجها سادسا وهو: حذف الألف بعد الفتحة في قولك: يا غلاما وقال هذا وجه ضعيف [57].

وهذا من الآراء التي تفرد بها الاخفش وقد رد ابن عصفور مذهب الاخفش هذا فقال: ((وزعم ابو الحسن الاخفش انه يجوز (يا غلام) تجتزي بالفتحة عن الألف، وهذا خارج عن القياس الا ترى ان الذي قال يا غلاما إنما إثر (ال) لا يحذف فإذا حذف فقد تناقضا مع ان الألف فيها من الخفة بحيث لا تحذف وانما يكون ذلك في الكسرة والياء، والذي غرّ في هذا الاخفش قول الشاعر:

ولست براجع ما فات مني ... بلهف ولا بليت ولا لو اني

قال: فهو قد حكى قوله (بلهف) ولو لم يكن على الحكاية لقال: للهف فهو قد حكى قوله قبل هذا أعلى أنه قال: بالهف والا فما الذي حكى وهذا غير مرض لان ما ذكرناه من القياس يدفعه ولا يحفظ في هذا أحكامه مع انه لا دليل فيه [58].

مسوغات الابتداء أو بالنكرة

ذكر ابن الفخار: "من مسوغات الابتداء بالنكرة ما ذهب اليه الاخفش من شروطها ان يكون فيها معنى الفعل مثل قائم اخوك، لأنه ثبت جريان مجرى الفعل في عمله فينبغي ان يجري مجرى في وقوعه اول الكلام والابتداء به وهذا قياس على حاله ان قواه سماع اختياري" [59].

ومن ذكر شروط الابتداء بالنكرة لم يذكر هذا الشرط وأشار إلى مذهب الأخفش في هذا الشرط بأن يكون فيها معنى الفعل وذكر مذهب ابن يعيش في شرح المفصل وابن عقيل في شرحه [60].

وذكر ذلك ايضا ابن عصفور فقال: وزاد الأخفش في شروط الابتداء بالنكرة ان تكون في معنى الفعل نحو (قائم زيد) على أن يكون قائم (مبتدأ) و (زيد) فاعل سد مسد الخبر ويكون على

هذا رداً على كل حال. فنقول (قائم الزيدان) و (قائم الزيدون) ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ: ((وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا)) برفع التاء فدانية عندهم مبتدأ وظلالها فاعل وقد سد مسده خبر، وذلك لا دليل فيه لاحتمال ان تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدئاً [61].

التوكيد بالنفس والعين

قال ابن الفخار: ((يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ويجوز ايضا توكيد بالنفس والعين لكن بعد ان يوكد بضمير منفصل وذلك قولك: عليك انت نفسك زيداً ويجوز ذلك ايضا بألفاظ الإحاطة مطلقاً، على ما يبين في باب التوكيد، واما الكاف، فعلا تؤكد على مذهب الاخفش وتؤكد على مذهب سيبويه والجمهور، النفس والعين في ذلك كألفاظ الإحاطة ([62]).

ابن الفخار يجوز توكيد الكاف على مذهب الجمهور والاخفش لا يجوز ذلك.

وقال ابو حيان (ت 745 ه) ان توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين لا يجوز الا بعد توكيد بضمير رفع منفصل وسواء كان الضمير مستكنا نحو: قم انت نفسك، ام بارزاً، نحو قمت انت نفسك. وعلى ذلك ان عدم التأكيد يؤدي الى اللبس في بعض الصور نحو قولك: ان هند ذهبت نفسها او ذهبت عينها فاحتمل في ذهبت نفسها انها ماتت فأكدوا ليزول هذا الاحتمال ([63]).

تنوين العوض

جاء في شرح ابن الفخار تنوين العوض عن جملة يكون مع (اذ) الزمانية كقولك: (يومئذ وحينئذ) ما يدل المعنى فحذفت الجملة وسيق التنوين عوضاً، عنها فلما اجتمع ساكنان كسرت الذال لا لاتقائهما وليس ما يحكي عن الاخفش من انها كسرة اعراب بصحيح ([64]).

ذهب الاخفش الى ان الكسرة في الذال هي كسرة إعراب، وليست لالتقاء الساكنين وهذا مما خالف فيه الاخفش الجمهور وقد رد الاشموني رأي الاخفش:

فقال: الاشموني (ت 1464 ه) ((التنوين اللاحق لاذ في نحو (حينئذ ويومئذ) فانه عوض على الجملة التي تضاف (اذ) اليها فان الاصل (يوم إذا كان كذا أذ) فحذفت الجملة وعوض عنها

بالتنوين وكسرت (إذ) لالتقاء الساكنين وزعم الاخفش أن (اذ) مجرورة بالإضافة ان كسرتها كسرة اعراب ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى جملة وبانها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجد في قوله

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمِّ عَمْرٍو ... بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ [65]

الحروف والأفعال

أولا: مِن زائدة

أطلق الاخفش القول بزيادة (مِن) واحتج بقوله تعالى:{يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُم} (نوح: 4). لان الكافر إذا أسلم يغفر له مأخذ سلف [66].

وهنا ابن الفخار لم يؤيد الأخفش في ذلك وإنَّما رجح رأي ابن ابي الربيع المتوفى سنة (688هـ) والقائل بكونها لابتداء غاية على تضمين الفعل، والمعنى: يخلصكم من ذنوبكم [67].

ومذهب ابن الأنباري : إنَّ (مِن) تكون زائدة في النفي وذهب بعض النحويين الى جواز أن تكون زائدة في الموجب ويستدلون بقوله تعالى ((وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ)) وما استدلوا به لا حجة لهم فيه لان من سيئاتكم هنا للتبعيض لا زائدة [68].

وفصَّل القول الدكتور احمد ابراهيم السيد فقال: "تنكير مجرورها، وان يتقدمها نفي او استفهام، وان يكون مجرورها فاعلاً، او مفعولاً، او مبتدأً، ولم يشترط الاخفش شيء من ذلك" [69] وعدم اشتراط شيء لزيادتها من المسائل التي تفرد بها الاخفش.

ثانيا: الجر بعد عدا:

قال ابن الفخار: "أما عدا فمتفق على فعليتها إلا ما حكاه السيرافي عن الاخفش" [70].

اختلف النوحيين في جواز أن تكون عدا حرف جر فمنهم من جوز ذلك ، ومنهم من قال إنها لا تكون إلا فعلاً فمن ذلك ماحكاه الزجاجي حيث قال: ولا تكون عدا الا فعلا في قول سيبويه وحكى ابو الحسن الاخفش الخفض بها" [71].

وقال السيرافي : ولم أرَ أحدا ذكر في عدا الجر إلا الأخفش [72].

وجوّز ابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ): أن تكون فعل فتنصب ما بعدها مثل قولنا: (قاموا عدا زيداً)، وأن تكون حرف فتجر ما بعدها [73]، ومثله ابن عصفور جوز الأمرين [74].

وكذلك ابن مالك جوز أن يكونا فعلين وان يكونا حرفين [75].

ثالثا: (معاً) من باب رحى وعصى:

قال ابن الفخار: عدَّ الأخفش معاً من باب رحى وعصى، فيما ذهب سيبويه إلى أنَّها ثنائي اللفظ كـ (يد ودم) في حالتي الإضافة والإفراد واحتج الاخفش بما ورد عن العرب نحو الزيدان معاً. فوقوعه في موضع رفع دليل على صحة كونه من باب عصى ورحى. وقد خالف ابن الفخار رأي الاخفش بقوله وقد غفل عن انتصابه على الظرفية فهي عند ابن الفخار منصوب على الظرفية[76].

وجاء في الجنى الداني [77].

واختلف في حركة (مع) إذا نونت. فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة اعراب، والكلمة ثنائية في حالة الإفراد كما كانت حالة الإضافة، وذهب يونس والأخفش إلى أنها كفتحة (تاء فتى) لأنها حين أُفردت رُدت إلى لامها المحذوفة فصارت: اسماً مقصوراً، وقال ابن مالك وهو الصحيح لقولهم (الزيدان معاً) و (الزيدون معاً) في موضع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة نحو فتىً.

رابعا: (لا) بمنزلة (إن):

قال ابن الفخار ويتصور في نحو قولك: لا رجل ولا امرأة أن تأخذ الأولى بمنزلة (إنّ) وان تأخذها بمنزلة ليس ومعكوسة بالتاء عاملة عمل (ليس) عند سيبويه، وعمل (إن) فيما أسنده الزجاجي إلى الاخفش، لأنها ما لا التي لنفي الجنس لحقتها التاء لتأنيث الكلمة، كرُبت وثمت [78].

وقد ذكر ابن الفخار آراء النحاة في ذلك ولم يذهب مع مذهب أحد في ذلك.

وقد عرض السيوطي الفرق بين (لا وإن) فقال: تخالف (لا) (إنّ) في سبعة أوجه: أحدها: أن (لا) لا تعمل في النكرات، والثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً بني، والثالث: أن ارتفاع خبرها عند أفراد اسمها نحو: لا رجل قائم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويه ومخالفة الاخفش والأكثرون، ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً [79].

خامسا: كسر الذال في إذ عوض عن جملة

جاء في شرح ابن الفخار : "تنوين العوض عن جملة يكون مع (إذ) الزمانية كقولك: (يومئذ وحينئذ) فالأصل (يوم إذ كان كذا) بحسب ما يدل عليه المعنى فحذفت الجملة وسيق التنوين عوضاً عنها، فلما اجتمع ساكنان كسرت الذال لالتقائهما وليس ما يحكى عن الاخفش من انها كسرة اعراب بصحيح [80].

فالكسرة في الذال (حينئذ) هي كسرة اعراب وليست لالتقاء الساكنين وقد خالف الاخفش الجمهور فيما ذهب إليه هنا.

وذكر المرادي في كتابه الجني الداني مذهب الاخفش فقال (.... ذهب الأخفش إلى أنها كسرة اعراب، لأنها بنيت لإضافتها إلى الجملة فلما حُذفت الجملة عاد إليها الاعراب فجُرت بالإضافة، قال في رد ما ذهب اليه الاخفش:

ورُد بأوجه: أحدهما أنَّ سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة وإنما هو افتقارها إلى الجملة والافتقار عند حذف الجملة أبلغ فالبناء حينئذ أولى، وثانيها أنَّ بعض العرب تفتح الذال تخفيفاً يقول حينئذاً وثالثها ان الكسر يوجد دون إضافة تقول الشاعر

نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح

وأجاب الاخفش عن هذا بأنه أراد حينئذ، فحذف حيناً وأبقى الجر [81].

وكذلك رده الاشموني : بقوله:

"وزعم الاخفش أنَّ (إذ) مجرورة بالإضافة وأنَّن كسرتها كسرة اعراب وليس كذلك وذلك لملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما الى الجملة" [82].

سادسا: الأفعال التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل:

فقال ابن الفخار: "وذُكر عن أبي الحسن الاخفش: إنَّ كل فعل يتعدى الى مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر فإنَّه ينقل بالهمزة فيتعدى الى ثلاثة مفاعيل بعدما كان يتعدى الى مفعولين فتقول: أظننت زيداً عمراً قائماً، وأحسبت زيداً عمراً قائماً" [83].

فإنَّ هذه الأفعال المتعدية الى مفعولين تتعدى لثلاثة مفاعيل بزيادة الهمزة في أولها وفي ذلك يقول ابن بعيش فلما نقلته من (فَعَل) الى أفعل) صار الفاعل مفعولاً، فأجمع معك ثلاثة مفاعيل نحو قولك ((اعلمتُ زيداً عمراً قائماً)) ((ورأيتُ بكراً محمداً ذا مال)) فالمفعول الأول هنا كان فاعلاً قبل النقل، وذلك انك إذا قلت: علَمَ زيدٌ عمراً قائماً جاز ان يكون ذلك العلم بمعلم، فإذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان معلماً، (زيدٌ) الذي كان فاعلاً عالماً مفعول من حيث كان معلماً وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون اخواتهما وهو المسموع عن العرب، وأبو الحسن الاخفش يقيس على سائر اخواتهما وابن يعيش يقيس على المسموع فقط [84].

الخاتمة

الحمد لله حمداً عظيماً لا ينبغي لغيره، واحمده فوق كل حمد على توفيقه ومننه ظاهرة وباطنه.

بعد اكمالي للمسائل النحوية التي استخرجتهما من كتاب شرح الفخار والمشتملة على اراء الاخفش النحوية ومقارنتها مع الآراء النحوية لعلماء النحو الاخرين في نفس المسائل النحوية في هذا الكتاب يتضح سعة علم هذا العالم الجليل وسعة اطلاعه وتعضيده لآرائه بالأدلة من القرآ ن الكريم ومن الشواهد الشعرية وقد بدا لي من ذلك مايلي :

1- كثرة مخالفة الاخفش للمسائل النحوية مع سيبويه بصورة خاصة.
2- كثرة مخالفته للنحويين بصورة عامة

3- تفرد بمسائل نحوية لم يقل بها غيره من النحويين.

4- سعة علمه وتحليله للمسائل النحوية واستشهاده بآيات القران الكريم لتعزيز رأيه.

الهوامش

(1) طبقات النحويين واللغويين: 72.

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: 36/2.

(1) سير أعلام النبلاء للذهبي: 206/10.

(1) ينظر: شرح الفخار :450- 451.

(2) شرح جمل الزجاجي: 532/1.

(3) ينظر: المفصل: ، 234، المقرب: 188، شرح ابن عقيل: 2/ 101.

(4) ينظر: همع الهوامع، 3/ 35.

(8) شرح الفخار: 181/2.

(2) نفسه: 114/2.

(10) كتاب سيبويه:1/ 64-65.

(4) شرح الجمل:1/ 331.

(12) علل البناء والاعراب: 286.

(6) شرح الفية ابن معطٍ، :2/ 795.

(14) المقرب لابن عصفور: 317.

(8) ينظر: مغنى اللبيب لابن هشام، الباب الرابع: 539.

(9) شرح ابن الفخار:2/ 42.

(17) ينظر: الانصاف: 570-571.

(2) ينظر شرح ابن يعيش:3/ 373-371.

(5) شرح ابن الفخار، :2/ 754.

20 ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:2/ 237.

21 شرح ابن الضائع.

22 همع الهوامع:1/ 190.

23 شرح ابن الفخار:2/ 995.

24 ارتشاف الضرب: 1501.

25 ينظر: البغداديات للفارسي: 493.

26 شرح الفخار:2/ 879.

27 الكتاب :3/ 216.
28 شرح المفصل:1/ 187.
29 همع الهوامع:1/ 117.
30 شرح الفخار:2/ 875.
31 شرح كتاب سيبويه للسيرافي :3/ 203.
32 ارتشاف الضرب:2/ 860.
33 همع الهوامع:1/ 100.
34 ينظر شرح ابن الفخار:2/ 894.
35 الكتاب:3/ 227.
36 شرح المفصل:1/ 178.
37 ينظر همع الهوامع:1/ 117.
38 ينظر: شرح ابن الفخار:2/ 942.
39 ينظر: الكتاب:3/ 225.
40 همع الهوامع:1/ 117.
41 شرح ابن الفخار:2/ 206.
42 ينظر: الكتاب:2/ 386.
43 ينظر شرح الجمل، لابن عصفور:1/ 261.
44 شرخ الفخار:2/ 268.
45 ينظر: الكتاب:1/ 72.
46 شرح اللمع للباقولي: 309.
47 الاعراب عن نظم قواعد الاعراب: 122.
48 ينظر: شرح ابن الفخار:2/ 274.
49 شرح ابن الفخار:2/ 675.
50 ينظر: المقتضب للمبرد:1/ 213.
51 ينظر: الأصول في النحو:1/336.
52 ينظر: شرح الفخار:2/ 673.
53 ينظر: شرح ابن عقيل:2/ ص 247.
54 شرح الفخار: 703.
55 كتاب سيبويه:1/212.
56 ضرائر الشعر، ابن عصفور: 166.
57 ينظر: شرح الفخار: 706.
58 شرح جمل الزجاجي:2/ 198-199.
59 شرح ابن الفخار:2/ 268.

60 ينظر: شرح المفصل:1/ 79، شرح ابن عقيل:1/ 553.
61 شرح الجمل، لان عصفور:1/ 324.
62 شرح ابن الفخار:2/ 1065.
63 التنذيل والتكميل:2/ 182.
64 ينظر: شرح الفخار:2/ 39.
65 شرح الاشموني:1/ 13.
66 شرح ابن الفخار:363/2.
67 ينظر: البسيط في الجمل: 720.
68 اسرار العربية: 192.
69 من المسائل الخلاف بين سيبويه والاخفش: 193.
70 شرح ابن الفخار:2/ 957.
71 شرح جمل الزجاجي، لابن خروف:2/ 959.
(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 100/3.
(73) ينظر: شرح الفية ابن معطي:2/ 613.
(74) ينظر المقرب: 239.
(4) ينظر: شرح التسهيل:2/ 306.
(5) ينظر: شرح ابن الفخار:2/ 951.
(6) ينظر: الجنى الداني: 314.
(1) شرح ابن الفخار: 2/ 1020.
(79) الاشباه والنظائر: 2/ 425.
(3) ينظر: شرح ابن الفخار:2/ 39.
(1) الجنى الداني: 194.
(82) منهج السالك (وشرح الاشموني):1/13.
(83) شرح ابن الفخار: 2/ 228
(84) ينظر: شرح المفصل: 302301/2.

المصادر

- القران الكريم

1- ارتشاف الضرب في لسان العرب، أبو حيان الاندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، 1998، ط1.
2- اسرار العربية، أبو بركات الانباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، 1999.

3- الأشباه والنظائر النحو، جلال الدين الاسيوطي، تحقيق: غازي مختار طليمات.
4- الأصول في النحو، أبو بكر السراج، تحقيق: محمد عثمان، 2009، ط1.
5- الاعراب على نظم وقواعد الاعراب، ابن هشام الانصاري، تحقيق: عبدالله صالح الفوزان.
6- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو بركات الانباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
7- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن ابي ربيع الاشبيلي، تحقيق: اياد ابن عيد الثبيتي.
8- البغداديات، الحسن ابن احمد الفارسي، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية.
9- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، سوريا - دمشق، دار العلم.
10- الجنى الداني في الحروف والمعاني، الحسن ابن القاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية.
11- شرح الفخار على جمل الزجاجي، اعداد حماد بن حامد الشمالي، 1410 هـ.
12- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الأصدقاء للطباعة والنشر.
13- شرح الفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشمولي، ط 1.
14- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي.
15- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ابن عصفور الاشبيلي، قدمه فواز الشعار، اشراف الدكتور اميل بديع يعقوب.
16- شرح الجمل لابن خروف، الحسن ابن علي ابن خروف الاشبيلي، تحقيق: سلوى محمد عمر، عرب المكتبة الوقفية.
17- شرح اللمع للباقولي، أبو الحسن علي ابن الحسين، دراسة وتحقيق محمد مراد الحربي، دار الكتب العلمية.
18- شرح المفصل للزمخشري، تأليف: ابن يعيش الموصلي، تحقيق اميل بديع يعقوب، ط1، 2001.

19- ضرائر الشعر، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر، ط1، 1980.
20- كتاب سيبويه، شرح السيرافي، تحقيق: احمد حسين مهدي وعلي سيد علي، ط1.
21- اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء العكبري ، تحقيق: عبدالاله النبهان، 1995، ط1.
22- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة الحصرية، 1991.
23- المقتضب، أبو عباس المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيم، مصر، القاهرة، 1994.
24- المقرب، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية.
25- من مسائل الخلاف بين سيبويه والاخفش، الدكتور احمد إبراهيم السيد، دار الطباعة المحمدية، ط1.
26- منهج السالك الى الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العربية.
27- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية.